

يهدف إلى القضاء على التكدر والعمل على ميكنتها لخدمة الجمهور

«البلدية» شكلت فريقاً هندسياً لوضع تصور لتسهيل إجراءات المعاملات

■ المنفوحى: المشروع سيقضي على الطلبات الورقية في الشؤون الهندسية التي باتت تؤرق المتعاملين



أحمد المنفوحى يترأس الاجتماع

شكلت بلدية الكويت فريقاً هندسياً لوضع تصور كامل لتسهيل إجراءات المعاملات الهندسية في البلدية بهدف إلقاء القضاء على تكدر المعاملات الهندسية والعمل على ميكنتها لخدمة الجمهور والقضاء على المعاملات الورقية.

وقال رئيس لجنة تبسيط الإجراءات وميكنتها عن طريق الحاسب الآلي في البلدية ومساعد المدير العام لشؤون قطاع التطوير والمعلومات المهندس أحمد المنفوحى في تصريح صحفي أمس إن الفريق سيكون برئاسة مساعد المدير العام لشؤون قطاع البلدية بمحافظتي الفروانية والإحمدي المهندس فيصل صادق.

وأضاف أن هذا المشروع سيؤدي إلى القضاء على المعاملات الورقية في الشؤون الهندسية التي باتت تؤرق المتعاملين في هذا الجانب فضلاً عن تأخر إنجازها مشيراً إلى أن الوضع الحالي غير مقبول لدى المسؤولين في البلدية. وأكد المنفوحى أهمية تحديد الطاقة الاستيعابية اليومية لكل مهندس لإنجاز معاملاته الهندسية وعمل التقرير لها لافتاً إلى أن المرحلة المقبلة ستشهد تحولاً نوعياً لميكنة

المعاملات الهندسية بالتعاون مع جهاز تكنولوجيا المعلومات بناءً على التصورات التي سيضعها الفريق الهندسي الذي تم تشكيله. وأوضح أن المعاملات المتعلقة بالشهادات الصحية ورخص الإعلانات والرأي التفتيشي ستنتقل خلال شهر أبريل القادم بعد تكيف الرأي القانوني لها مشيراً إلى أنه سيتم مخاطبة وزير الصحة العامة لك التشارك الحالي بشأن إصدار البطاقات الصحية للعاملين في

■ الوضع الحالي غير مقبول لدى المسؤولين في البلدية ولن نرضى عن تأخر الإنجاز

شوطاً كبيراً تجاه ميكنة بعض خدماتها والتي سترى النور قريباً وهي تعتبر نقلة نوعية في هذا الجانب مشيرة إلى برنامج «عيون الكويت» الذي يعد إنجازاً من خلال المواطنين من خلال إنجاز معاملاتهم عبر الهاتف.

من جهته اعتبر مدير إدارة التراخيص الهندسية بالعاصمة وتوزيعها على المهندسين سيضعف الإنجاز ويسهل على المراجعين لاسيما مع جهود البلدية الرامية إلى تقليص الطلبات للمعاملات الهندسية أو إلغاء بعض الاشتراطات المطلوبة حتى لا تعيق إصدار المعاملة إلكترونياً.

كشف رئيس مركز البلدية «الحكومة مول» بيجرج التحرير عبدالله زيد الصانع أن عدد المعاملات التي تم إنجازها خلال النصف الثاني من العام الماضي بلغ 3914 معاملة تنوعت ما بين تجديد الشهادات الصحية والتي بلغ إجماليها 1453 شهادة إلى جانب إصدار 2461 شهادة خاصة بموظفي البلدية، لافتاً إلى أن أعلى معدل من المعاملات تم إنجازها خلال شهر نوفمبر مسجلاً 981 معاملة تلاه شهر أكتوبر بالمركز الثاني مسجلاً 735 معاملة.

وقال الصانع في تصريح صحفي أن المركز الثالث كان من نصيب شهر سبتمبر مسجلاً 659 معاملة فيما جاء في المركز الرابع شهر أغسطس وكان عدد المعاملات التي تم إنجازها 618 معاملة مشيراً أن شهر ديسمبر قد احتل المركز الخامس مسجلاً 603 معاملات فيما جاء شهر يوليو بأقل عدد من المعاملات



عبدالله الصانع

والتي بلغ إجماليها 318 معاملة. وأشار الصانع إلى أن مركز البلدية ببرج التحرير يعد من أحد المراكز الحيوية في قلب العاصمة ويهدف إلى تخفيف الضغط على بقية إدارات البلدية المختلفة، لافتاً إلى أنه بإمكان موظفي البلدية والجمهور الاستفادة من الخدمات التي يقدمها

لمنع استيراد المنتج وتوزيعه أو بيعه أو استخدامه

المضحي: فرق الضبطية القضائية التابعة لهيئة البيئة تبدأ أولى حملاتها لمصادرة «الفوم»



الحملات بدأت تتعقب «الفوم»



تعاون بين البيئة والداخلية للقضاء على المخالفات

أو إنتاج هذا المنتج الذي يسبب خطورة على صحة الإنسان. وحذر المضحي أن من يقوم ببيع هذا المنتج سيضيع نفسه تحت المسؤولية القانونية مؤكداً أن هيئة البيئة قامت بدورها في التوعية من المخاطر الصحية التي يسببها استخدام هذا المنتج الخطر وأن حملاتها التي لها دور كبير في الحد من استخدامه ستستمر في مواصلة أعمالها خلال الفترة المقبلة.

حصيلة الضبطية 1500 علبة من عدد من المخازن والمحلات

ضبط ما يقارب 1500 علبة من عدد من المخازن والمحلات مهيباً بالآخوة المواطنين بالإبلاغ عن أي أماكن يتم فيها بيع أو توزيع

وأضاف أن هذه الحملة والتي تعد الأولى لهذا العام تأتي بهدف التحذير من الاستمرار ببيع أو تداول هذا المنتج حيث أسفرت عن

قال المدير العام لهيئة العامة للبيئة الدكتور صلاح المضحي أن فرق الضبطية القضائية التابعة لهيئة بدأت أمس أولى حملاتها لمصادرة منتج رغوة الصابون «الفوم» بالتعاون مع وزارة الداخلية.

وأوضح المضحي في تصريح له «كونا» أمس الأول أن الهيئة تشن هذه الحملة لتنفيذاً للقرار رقم «1» لعام 2011 في شأن منع استيراد أو توزيع أو بيع

«السلامة المرورية» أشادت بجهود إدارة المرور بتفعيل قانون منع الهاتف وحزام الأمان

المطر: 94 في المئة من الحوادث المرورية سببها عدم الانتباه وأهم عواملها استخدام الهاتف المحمول



نادر المطر

تهدف إلى حماية إبنائنا من مخاطر الحوادث المرورية المهلكة. وأضاف المطر أن هذه الحملة يجب أن تستمر ولا تقتصر على فترة محددة كما هي العادة وأن نسبة 59000 مخالفة باليوم الأول هي نسبة متدنية قياساً بعدد السيارات التي قاربت 2 مليون سيارة تسير في شوارع الكويت ولاسيما أن السلوك المروري في الكويت وصل إلى حده الأدنى، وختم تصريحه بالتأكيد على أن جمعية السلامة المرورية تقوم بدورها من حملات التوعية والمؤتمرات والندوات اللازمة لحماية أبناء هذا الوطن الغالي من أفات الحوادث المرورية مشيراً إلى أهمية الاجتماع الذي ستستضيفه الجمعية خلال شهر مارس المقبل لرؤساء جمعيات السلامة المرورية بدول مجلس التعاون الخليجي.

أشادت جمعية السلامة المرورية بالإجراءات الأخيرة التي اتخذتها الإدارة العامة للمرور لمزيد من ضبط الأوضاع المرورية في البلاد وذلك بتفعيل قانون منع استخدام الهاتف النقال أثناء القيادة وربط حزام الأمان. وقال رئيس الجمعية الكويتية للسلامة المرورية د. بدر المطر في تصريح صحفي أن الأبحاث الدولية أثبتت بأن حزام الأمان يخفض معدل الوفيات بنسبة 35% ويزيد الإصابات البليغة بذات النسبة وبالأخص أصابع الرأس والعنق واستخدام الحزام يهين السائق نفسياً لأي حوادث أو تصادمات الأقر الله. ولفت د. المطر إلى أن 94 في المئة من الحوادث المرورية يأتي بسبب عدم الانتباه وأحد عوامله الهاتف النقال. وطالب المطر كافة الأجهزة الحكومية والأهلية المساهمة بهذه الحملة من خلال التوعية المرورية التي

■ تحرير 59 ألف مخالفة في اليوم الأول يعد نسبة متدنية قياساً بعدد السيارات التي تقارب مليونين

شاركت فيها إدارة الدفاع المدني والإطفاء والطوارئ الطبية

المركز الطبي الصناعي بالشعبية نفذ إخلاء وهمياً



المشاركين في الإخلاء بمنطقة جماعية

، حيث اندلع حريق في المختبر الملحق بالمركز ونجح عنه إصابة شخصين، وقامت الإدارة العامة للإطفاء وإدارة الطوارئ الطبية بالتعاون مع الحريق والمصابين. وجدير بالذكر أن عملية الإخلاء تمت في زمن قياسي لم يتجاوز الثلاث دقائق مما يؤكد جاهزية المركز الطبي الصناعي للتعامل في مثل هذه الحالات الطارئة.

ضمن التمارين التدريبية والإخلاء الوهمية التي تقوم بها الإدارة العامة للدفاع المدني بالتعاون مع الإدارة العامة للإطفاء وإدارة الطوارئ الطبية لجميع الأجهزة الحكومية والأهلية لتأكيد الاستعدادات والجاهزية لأي أحداث طارئة. أجريت تجربة الإخلاء الوهمي في المركز الطبي الصناعي في منطقة الشعبية